



الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨



ناتاليا رحمن

جامعة برنستون

الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية

ناتاليا رحمن،

جامعة برنستون

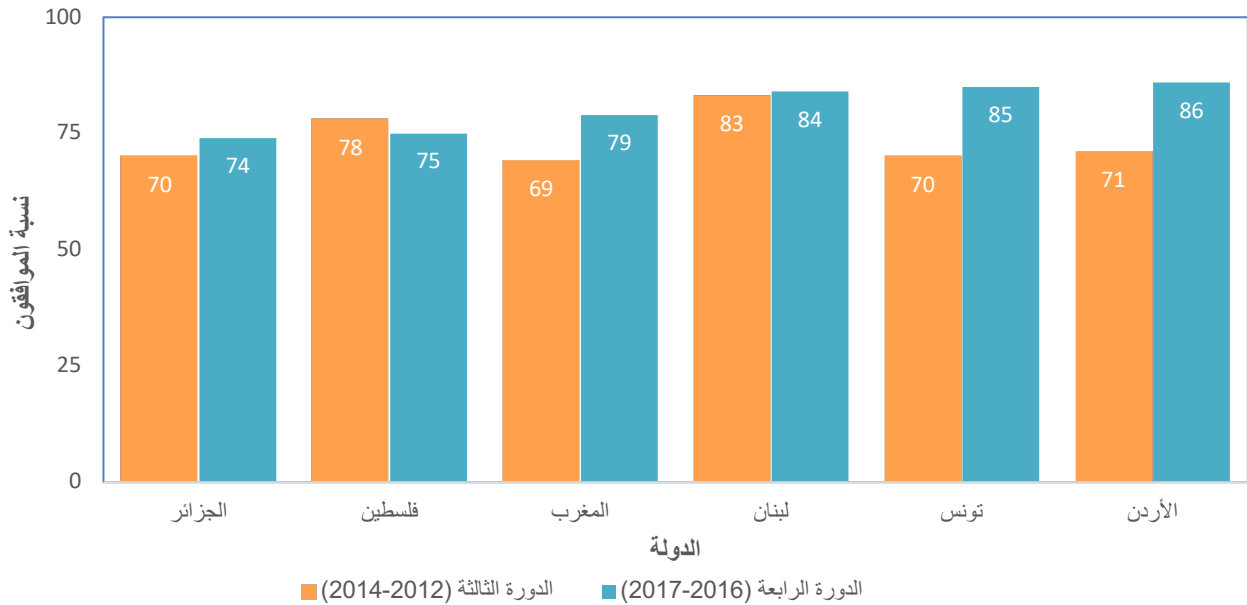
النتائج الأساسية

- يرى 8 من كل 10 عرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الديمقراطية هي أفضل نظام للحكم، رغم أنها قد تكون بها مشكلات. يبدو أن هذا التصور قد زاد انتشاره في أغلب الدول في الفترة من 2013 إلى 2016.
- كما يبدو أن هناك إجماعًا حول مسألة الأداء الاقتصادي في ظلّ الحكومة الديمقراطية: فأقل من ثلث سكان المنطقة يرون أن الأداء الاقتصادي يكون ضعيفًا تحت الحكم الديمقراطي.
- إلا أنّ الآراء العربية حول مثالب الديمقراطية مختلطة: فالثلث يرون أن الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على الاستقرار، ويرى 4 من كل 10 أشخاص أن الديمقراطية غير حاسمة، ويقول المتبقون جميعًا تقريبًا إن الناس في بلادهم غير مستعدين للديمقراطية.
- باستثناء الفلسطينيين والجزائريين، فقد رأت أغلب الجماهير العربية أن بلادها أكثر ديمقراطية في عام 2016. وقد أعرب العموم عن تشكّهم من كون الديمقراطية مناسبة لبلادهم في عام 2016.

المقدمة

اجتاحت الانتفاضات الشعبية مناطق من الشرق الأوسط في عام 2011، إذ بدأت في تونس ثم اندلعت في بلدان منها مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين. جلب هذا "الربيع العربي" مستويات متفاوتة من التغيير في تلك الدول. على سبيل المثال، شهدت تونس مجيء حكومة أكثر إشراقاً للقوى السياسية، في حين شهد كل من الأردن والمغرب تغييرات دستورية. وفي الوقت نفسه ظلت الجزائر مستقرة نسبياً. ما هي آثار هذه الأحداث الإقليمية على الدعم الشعبي للديمقراطية؟ هل تمثل الانتفاضات العربية مطلباً مستداماً على الديمقراطية؟ أم هي كانت هبة عابرة من الرغبة فيها؟

لقد توصلت تحليلات سابقة للباروميتر العربي إلى أن الربيع العربي لم يؤدي إلى تغييرات كبيرة في التوجهات الشعبية إزاء الديمقراطية. إنما كان الطلب على الديمقراطية مرتفعاً وقت اندلاع الانتفاضات (الدورة الثانية في 2010 - 2011) وظلّ مرتفعاً بعد هذا (الدورة الثالثة من أواخر 2012 حتى مطلع 2014). فهل ما زال الحال كذلك في الدول العربية؟ أم أن الأحداث التي شهدتها الأعوام الخمسة من بعد اندلاع الانتفاضات العربية قد أدت إلى انحسار رغبة العموم في الديمقراطية؟ إن نتائج الدورة الرابعة (2016) من الباروميتر العربي، مناط تركيز هذا التقرير الرئيسي، تُلقي بعض الضوء على التوجهات نحو الديمقراطية في السنوات التالية على الانتفاضات العربية.



الشكل 1: الديمقراطية نظام أفضل للحكم

التوجهات نحو الديمقراطية

من المفيد التفكير في نُظم الدول التي نناقشها أدناه بالاستعانة بالدرجات التي وضعها "فريدوم هاوس" بناء على الحقوق السياسية والحريات المدنية. بناء على درجات عام 2018، فإن تونس هي الدولة الوحيدة المصنفة ضمن فئة "حرة". وعلى النقيض، فإن الجزائر - جارة تونس - ما زالت خاضعة لهيمنة الجيش وقوات الأمن. وتُعدّ كل من لبنان والمغرب والأردن بلداناً حرة جزئياً، في حين أن "فريدوم هاوس" صنّفت البلدان الأخرى التي تغطيها الدورتان بصفتها "غير حرة".

الديمقراطية نظام أفضل للحكم

بصرف النظر عن نوع النظام لدى المواطن العربي أو إن كانت الانتفاضات العربية قد بلغت بلده، فهو ما زال يسعى للديمقراطية. ففي شتى أنحاء المنطقة، تقول الغالبية العظمى من المواطنين (تتراوح النسبة بين 91 و77 بالمئة) إن الديمقراطية هي أفضل نظام، على الرغم من مشاكلها المحتملة. الحقّ أنه، وبغض النظر عن نوع النظام في أغلب البلدان المشمولة بالاستطلاع، يُرَجَّح أن يقول المواطنون الآن إن الديمقراطية هي أفضل نظام، مقارنة بالتصورات في عام 2013.

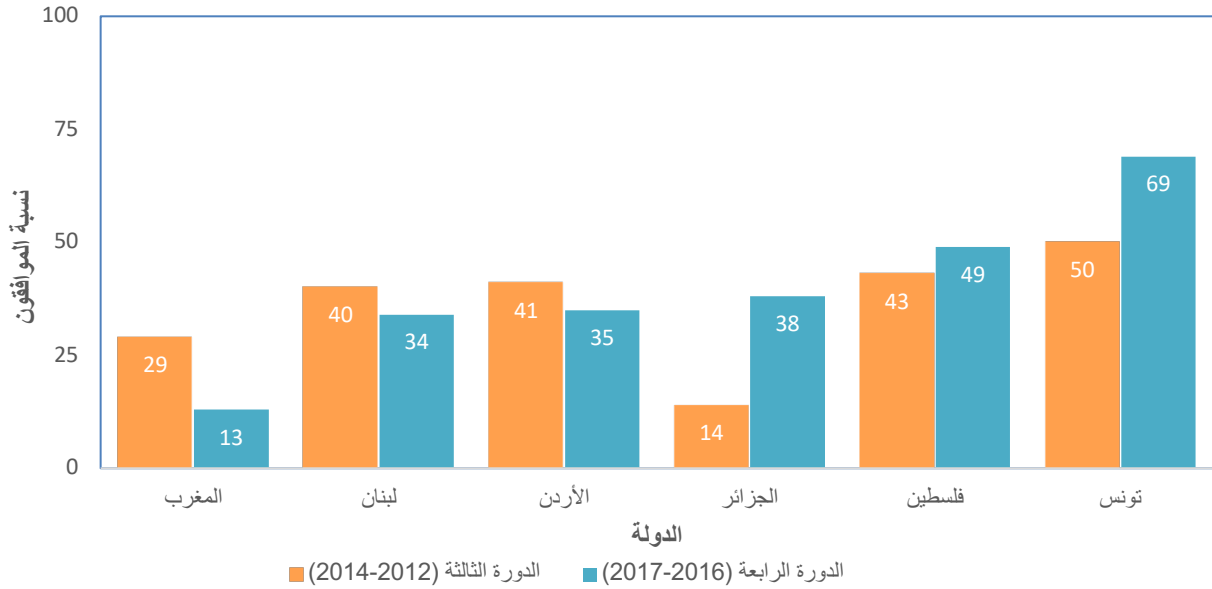
وقد طرأت زيادة بواقع 16 نقطة مئوية في تأييد الديمقراطية في المغرب، وبلغت الزيادة 10 نقاط مئوية في الأردن، بين 2013 و2016. وشهد لبنان زيادة أقلّ (نقطة واحدة) وكذلك تونس (6 نقاط)، وما زالت النسبة التي تؤيد الديمقراطية في فلسطين ثابتة (77 بالمئة).

ويقول الكثير من المواطنين أيضاً إن الديمقراطية مُحبّذة دائماً على أي شكل آخر من أشكال الحكم. وهذا سؤال مُختلف عن السؤال السابق، الذي كان يتعلق بدعم الديمقراطية؛ لأن هنا وبدلاً من تأييد مقولة أن الديمقراطية هي -فحسب- أفضل نظام، يُسأل المواطنون إن كانت الديمقراطية هي النظام الوحيد الصالح. في الأردن (68 بالمئة) ولبنان (66 بالمئة) ومصر (54 بالمئة) والمغرب (51 بالمئة)، يقول أكثر من النصف إن الديمقراطية مُفضلة دائماً على أشكال الحكم الأخرى. وفي تونس، يدعم النصف تقريباً (49 بالمئة) هذه المقولة. وعلى النقيض ففي فلسطين (41 بالمئة) والجزائر (37 بالمئة) يعتنق أقل من نصف المواطنين هذا الرأي؛ إذ يقول الكثيرون في المجتمعين المذكورين إنه، وفي ظل ظروف معينة، قد يكون نظاماً مغايراً هو الأفضل، أو أن نوع الحكومة غير مهم في نظرهم.

الالتزام بالديمقراطية

رغم أن أغلب المواطنين يقولون إن الديمقراطية هي النظام الأفضل، فما مدى قوة هذا الاعتقاد؟ لقياس هذا المفهوم طرح الباروميتر العربي سؤالاً على الناس لقياس إلى أي درجة ترتبط الديمقراطية في تقديرهم بعدد من المشكلات يُعزّيها المنتقدون في أحيان كثيرة لهذا النوع من النظم السياسية. وعلى وجه التحديد، طُرح سؤال: هل الديمقراطية غير حاسمة وتؤدي إلى كثير من الجدل الذي لا طائل منه؟ تبين أن أقل من نصف المواطنين في أغلب الدول يربطون هذه المشكلة بالديمقراطية، وبلغت النسبة أقل من 18 بالمئة في المغرب.

في حين كان المواطنون في كل من تونس (69 بالمئة) وفلسطين (49 بالمئة) لديهم هذه المخاوف أكثر من المواطنين في أرجاء المنطقة الأخرى.

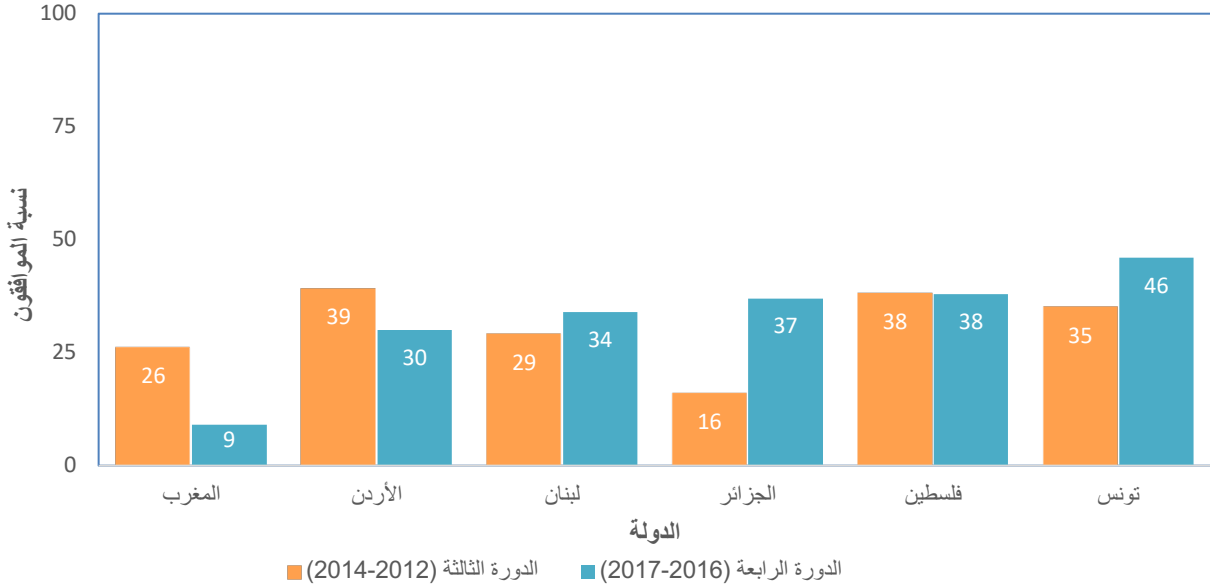


الشكل 2: الديمقراطية غير حاسمة وملئمة بالمشكلات

تباينت التوجهات عبر المنطقة إزاء مسألة القلق من كون الديمقراطية غير حاسمة. ففي ثلاث حالات، زاد القلق من كون الديمقراطية غير حاسمة منذ عام 2013، في حين انخفضت النسبة في ثلاث دول أخرى. وكانت الزيادة الأكبر (23 نقطة مئوية) في الجزائر، حيث زاد احتمال قول المواطنين بأكثر من الضعف، بين 2016 و2013، أن النظم الديمقراطية غير حاسمة. وكانت الزيادة أقل في تونس (14 نقطة مئوية) وفلسطين (9 نقاط مئوية). وعلى النقيض انحسرت النسبة بواقع 14 نقطة في المغرب، في حين تراجع بواقع 9 نقاط في الأردن. في هذا إشارة إلى أن عدد من يرون الديمقراطية مفضلة في البلدين قد زاد. وقد تكون هذه الآراء نتيجة لعقد النظامين انتخابات تنافسية في عام 2016. وفي لبنان طرأ انحسار بواقع 6 نقاط في اعتناق المواطنين للرأي القائل بأن الديمقراطية ملئمة بالمشكلات، مقارنة بالحال في 2013. هذا مُدهش بصفة خاصة؛ نظرًا لأن لبنان لم يكن به رئيس لعامين خلال الفترة التي يغطيها استبيان الدورة الرابعة.

الأداء الاقتصادي في ظل الديمقراطية

ثمة مشكلة أخرى تظهر أحيانًا مرتبطة بالديمقراطية. وهي أن للديمقراطية آثار سلبية على الاقتصاد. الحق أن هذه المخاوف تُعد أكثر انتشارًا في شتى أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



الشكل 3: الاقتصاد ضعيف في ظل الديمقراطية

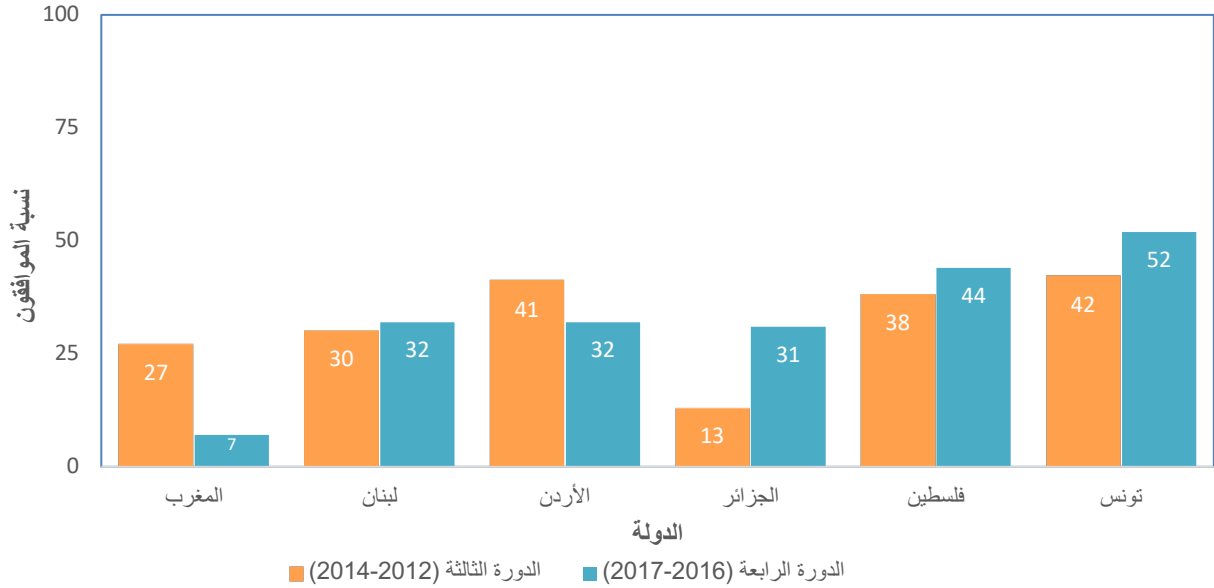
يرى نحو نصف التونسيين أن الديمقراطية مرتبطة بالأداء الاقتصادي الضعيف، في حين يُعدّ هذا التصور - نسبياً - شائعاً أيضاً في فلسطين (38 بالمئة) وفي الجزائر (37 بالمئة). وفي كل من الأردن (30 بالمئة) والمغرب (9 بالمئة) تعتنق نسبة أقل هذا الرأي، وهو التصور الذي شهد انحساراً على مدار الفترة الأخيرة. ومنذ عام 2013 انحسرت نسبة المواطنين الذين يقولون إن الديمقراطية تُضعف الاقتصاد، بواقع 17 نقطة في المغرب، و9 نقطة في الأردن.

من المهم ملاحظة أن الاقتصاد الأردني والمغربي كانا ضعيفين نسبياً خلال هذه الفترة، والسبب بالنسبة إلى الأردن يمكن أن يُعزى إلى آثار النزاع في سوريا وفي العراق التي انعكست على البلد. وبما أنه وبشكل عام لا يعتبر النظام في أيّ من البلدين ديمقراطياً بشكل كامل؛ فربما يقل احتمال أن يربط المواطنون المشكلات الاقتصادية بالنظام الديمقراطي في الحالتين.

وعلى النقيض، شهدت الدول الأخرى زيادة في عدد من يربطون الأداء الاقتصادي الضعيف بالديمقراطية. فقد طرأت زيادة كبيرة (21 نقطة مئوية) في عدد الجزائريين الذين يرون أن الأداء الاقتصادي للدولة ضعيف في ظل الديمقراطية. ربما يرجع جزء من هذا التصور إلى المثال الذي ضربته لهم الأحداث في تونس المجاورة. وقد طرأت زيادات في اعتناق الفلسطينيين واللبنانيين لهذا التصور أيضاً. وفي لبنان الأكثر ديمقراطية - نسبياً - قد تعود هذه الزيادة جزئياً إلى الصعوبات التي تواجهها الحكومة للتكيف مع آثار الأزمة السورية على النمو الاقتصادي.

الحفاظ على الاستقرار في ظلّ الحُكم الديمقراطي

ثمة تصورات حول سمة سلبية محتملة أخرى للديمقراطية، وهي الافتقار - حسب التصورات - إلى النظام والاستقرار. فمن المُرجَّح أكثر أن يتصور الناس وجود هذه المشكلة، كما هو الحال في تونس (52 بالمئة) وفلسطين (44 بالمئة) مقارنة بسائر أرجاء المنطقة الأخرى. وفي البلاد الأخرى، يرى أقل من 35 بالمئة أن الافتقار للأمن مشكلة ليست بالهينة. على سبيل المثال يعتقد 9 بالمئة فحسب من المواطنين في المغرب هذا الرأي.



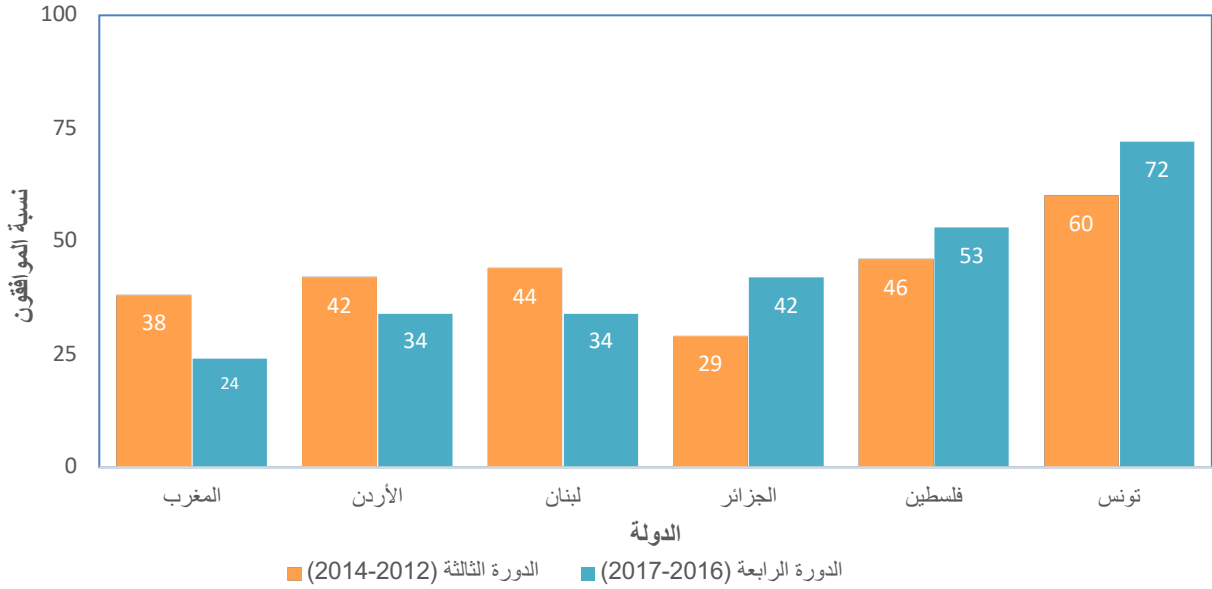
الشكل 4: الديمقراطية غير فعّالة في حفظ الاستقرار

كانت أكبر زيادة في التصورات السلبية حول آثار الديمقراطية على الاستقرار في الجزائر، حيث زادت نسبة المواطنين (بواقع 18 نقطة مئوية) الذين يقولون إن النظام الديمقراطي غير فعّال في حفظ الاستقرار. ولعل هذه الزيادة تعكس المشكلات الأمنية التي تواجهها تونس، جارة الجزائر الديمقراطية نسبياً. في حين طرأت أيضاً زيادة كبيرة في فلسطين (8 نقاط).

وعلى النقيض طرأ انحسار كبير في المغرب (20 نقطة) وفي الأردن (13 نقطة)، ما يشير إلى انحسار ربط المواطنين هذه المشكلات بالديمقراطية في عام 2016 مقارنة بعام 2013. ومن المحتمل - كما سلف الذكر - أن تكون هذه الآراء مرتبطة بالتغيرات الدستورية في البلدين. فمن الوارد وجود اعتقاد لدى المواطنين بأن بلادهم أمست أكثر ديمقراطية، مع قيام الملك محمد الخامس في المغرب مؤخراً بعزل بعض الوزراء على سبيل فرض "المساءلة" في الحكومة، ومع ما اتّخذه رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور (2014 - 2016) من تدابير لمكافحة الفساد. لم تؤد هذه الإصلاحات إلى اضطرابات، لذا فمن الوارد وجود زيادة في اعتقاد المواطنين بأن عدم الاستقرار مشكلة غير مُصاحبة للديمقراطية.

هل الناس جاهزون لحكومة ديمقراطية؟

السؤال الأخير ضمن هذه المجموعة يسأل الناس عما إذا كان مواطنو دولتهم جاهزون للديمقراطية. في تونس قال ثلاثة أرباع المبحوثين (72 بالمئة) إن مواطني بلدهم غير جاهزين للديمقراطية، وهو ما يُرجح أنه يعكس بعض التحديات التي واجهتها البلاد أثناء تجربتها الديمقراطية من بعد ثورة الياسمين. وفي فلسطين يقول 53 بالمئة إن المواطنين غير جاهزين للديمقراطية. وتراوحت نسبة المواطنين الذين اعتنقوا هذا الرأي في الدول الأخرى بين 30 بالمئة و45 بالمئة.



الشكل 5: الناس غير جاهزين للديمقراطية

إجمالاً، لا تتبع التوجهات إزاء هذا السؤال نمطاً إقليمياً بعينه. فقد طرأ انحسار في الأردن ولبنان والمغرب منذ 2013، ما يشير إلى أن المواطنين أصبحوا أقل قلقاً إزاء عدم قدرة الناس في بلدهم على العيش في نظام ديمقراطي. في الأردن والمغرب، قد يتصل هذا بالتغيرات في دستور كل من البلدين. وعلى النقيض، حدثت زيادة في نسبة المواطنين الذين يعتقدون أن المواطنين في بلدهم غير جاهزين للديمقراطية، في كل من الجزائر (12 نقطة) وفلسطين (10 نقاط) وتونس (5 نقاط).

تصنيفات الديمقراطية

الحالة المُتصورة للديمقراطية

فيما يخص التطور الديمقراطي في النظم ذاتها، طُلب من المبحوثين أن يصنفوا على مقياس من 0 إلى 10 وضع بلدهم الديمقراطي، والرقم 0 يعني السلطوية الكاملة و10 تعني الديمقراطية الكاملة. أحرز الأردن نحو 7 درجات، ما يعني أن المواطنين يعتقدون أن نظامهم

أقرب للديمقراطية عن السلطوية. وكانت كل من لبنان والمغرب وتونس أقرب لنقطة المنتصف (5 درجات). وكان تقدير المبحوثين في مصر هو 4.7 درجة، وفي الجزائر وفلسطين كان أقرب إلى 4 درجات.

وبشكل عام، طرأت زيادة في مقدار اعتقاد المواطنين بأن بلادهم ديمقراطية. وتبقى كل من فلسطين والجزائر هما الاستثناء هنا. رغم الانحسار الكبير في حالة الجزائر، فإن لكل من الجزائر ومصر وفلسطين وتونس تصنيفات متقاربة نسبيًا. نظرًا لأن تونس تعتبر على نطاق واسع الدولة الأكثر ديمقراطية في المنطقة، فمن الواضح أن المواطنين هناك لا يزالوا يرون في النظام السياسي الكثير من المشكلات.

الدولة	2013	2016	Δ†	الدولة	2013	2016	Δ†
مصر	3.1	4.7	+1.6	المغرب	5.38	7.15	+1.77
المغرب	3.98	5.10	+1.12	الأردن	6.05	6.52	+0.47
لبنان	4.16	5.11	+0.95	مصر	4.59	5.02	+0.43
الأردن	5.86	6.71	+0.85	تونس	4.85	4.78	-0.07
تونس	4.32	4.97	+0.65	فلسطين	5.56	4.85	-0.71
فلسطين	4.49	4.05	-0.44	لبنان	5.42	4.57	-0.85
الجزائر	6.32	4.36	-1.96	الجزائر	7.28	5.36	-1.92

الشكل 6: حالة الديمقراطية

الشكل 7: الديمقراطية مُناسبة أم لا

الرموز Δ† تشير إلى التغيير من 2013 إلى الرموز Δ† تشير إلى التغيير من 2013 إلى 2016

التصورات الخاصة بكون الديمقراطية مناسبة

على المقياس نفسه (من 0 إلى 10) طُرح سؤال على المواطنين، عمّا إذا كانت الديمقراطية مناسبة لبلادهم. كانت أعلى درجة في المغرب بواقع 7.2 نقطة، ما يشير إلى اعتقاد قوي بأن الديمقراطية مناسبة للبلد. وجاء الأردن بعد المغرب، بتصنيف 6.5، في حين اقتربت الدول الأخرى المشمولة بالاستبيان من نقطة المنتصف (5 درجات).

فيما يخص التوجهات على مر الزمن، كان هناك انحسار في الجزائر وفلسطين وتونس ولبنان، وزيادة ملحوظة في المغرب (1.8). شهدت مصر والأردن نفس نسبة الزيادة الأقل، بأقل من نصف درجة في المتوسط. يجدر بالملاحظة أن في مصر، تمت الدورة الثالثة في الشهور الأخيرة من حُكم مرسي، وكانت الدورة الرابعة في سياق حكومة السيسي، وفي عهده يقول المواطنون إن الديمقراطية مُناسبة بدرجة أعلى بقليل.

النتائج

لم تتغير التوجهات نحو الديمقراطية بشكل متسق على امتداد المنطقة. وكانت أكبر اختلافات في كل من المغرب والأردن، حيث أصبح احتمال ربط المواطنين هناك لمشكلات محتملة بالحكومة الديمقراطية أقل، مع الإعراب في البلدين عن التزام أكبر بهذا النظام في البلدين. يمكن أن يُعزى هذا التغيير إلى قيام النظامين الملكيين في البلدين بعقد انتخابات تنافسية، وبذل محاولة لتبديل تصورات المواطنين إزاء النظام. ويمكن القول بأن الإصلاحات فعلت القليل لجعل نظام الحكم مفتوحًا، رغم ترويج النظام في الحالتين للإصلاحات بصفتها إصلاحات ديمقراطية. نتيجة لهذا، فمن المحتمل أن يعتقد المواطنون في البلدين بوجود قدر أكبر من الديمقراطية، مع رؤية مشكلات عديدة مرتبطة بالديمقراطية من حيث المبدأ لم تفاقم منها هذه الإصلاحات، في الوقت نفسه. وربما أصبحوا أقل قلقًا من مسألة أن تكون الديمقراطية مصدرًا لتحديات أكبر. وعلى النقيض، فإن حكومة تونس أصبحت أكثر استيعابًا لجميع الأطراف، وصاحب هذا الأمر أن الجمهور رأى بنفسه التحديات التي تنطوي عليها عملية الانتقال الديمقراطي وتثبيت أركان العملية الديمقراطية. وبناء على المذكور، فإن ردودهم على أسئلة الاستبيان تعكس ربطهم للمشكلات بالديمقراطية، على الرغم من استمرارهم في دعم هذا النوع من الحكم.

ويتصور المصريون عمومًا أن حكومتهم صارت أكثر ديمقراطية، وأن الديمقراطية أصبحت أكثر ملاءمة لبلدهم، في حين أظهر الجزائريون العكس، إضافة إلى ربط الديمقراطية بوجود مشكلات أكبر. ورغم الاضطرابات السياسية في لبنان، فإن المواطنين يربطون المشكلات بالديمقراطية بدرجة أقل، وقد زاد دعمهم لها. أما بالنسبة إلى فلسطين، فالجمهور يرى أن الديمقراطية تعاني مشكلات كثيرة، لكنه مستمر في دعم النظام. وفي المُجمل، تُظهر هذه النتائج أن السياسة الداخلية هي المُحرّكة للنتائج في كل دولة، على النقيض من الحال في أعقاب الانتفاضات العربية. الاستثناء الرئيس قد يكون الجزائر، حيث ربما غير المواطنون اعتقاداتهم إزاء الديمقراطية بناء على تجربة تونس المجاورة. إلا أن في البلدان الأخرى يُرجح أكثر أن تكون التغييرات الداخلية هي المُحرّكة للتغيرات في الرأي العام. نتيجة للمذكور، يُرجّح أن يكون كفاح تونس الجاري لتثبيت أركان الديمقراطية له آثار قليلة لا تُذكر على الآراء في سائر أنحاء المنطقة الأخرى، ما يعني أن هناك آثارًا قليلة طويلة المدى - إن وُجدت - للانتفاضات العربية على التوجهات نحو الديمقراطية. إنما يستمر المواطنون في اعتناق الأمل بأن تتحسن حالة الحكم في بلادهم، ويعتقدون بأن الديمقراطية هي على الأرجح أفضل نظام لإنجاز هذا الهدف، حتى وإن استمر الكثيرون في الاعتقاد بوجود بعض المشكلات التي قد يؤدي إليها هذا الشكل من أشكال الحكم في بلادهم.



حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي

تقوم الشبكة بإجراء إستطلاعات للرأي العام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات مستوى عالٍ من الجودة والمصداقية منذ عام ٢٠٠٦

نحن أضخم مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم



ARABBAROMETER.ORG



ARABBAROMETER



@ARABBAROMETER